

وقصور الخلفاء والسادة وأبنائهم، وليس هناك معلومات كثيرة عن حياة الخلفاء في قصورهم.

الجيش:

اتضح من المناقشة في الفصل السادس أن الدولة كانت تتكفل بسكن عساكرها ومؤنهم ومعداتهم ولباسهم. وفوق هذا كله تنعم عليهم برواتب دائمة سوى العطاء في المناسبات. ويبدو أن الرواتب بدأت مع غزوة تادلا سنة 1136/530. يروي ابن القطان أن عبد المؤمن قسّم «البركة» على جنده قبل المسير⁽¹⁾. وغدا فعله ذلك سابقة استمر عليها ثم داوم خلفاؤه على تنفيذها. فكانت البركة تخرج قبل المسير للغزو⁽²⁾ أو في أثنائه⁽³⁾ أو بعد المعركة⁽⁴⁾ أو بعد الرجوع منها⁽⁵⁾. وهذه «البركة» التي تصرف في حال الحرب يتساوى فيها الجند النظامي وغيره، غير أن الجند النظامي كانت له «بركة» منتظمة تصرف في أوقات محددة. فبينما يقول ابن صاحب الصلاة إنها كانت تدفع كل شهر⁽⁶⁾، يقول المراكشي - ويسمياها جامكية⁽⁷⁾ - إنها كانت تدفع للموحدين ثلاث مرات في كل سنة، في كل أربعة أشهر مرة، ولا تدفع كل شهر إلا للأغزاز⁽⁸⁾. وينبغي التنويه إلى أن رواية ابن صاحب الصلاة جاءت عن خلافة يوسف بن عبد المؤمن بينما كانت رواية المراكشي عن خلافة المنصور، فهل مرد الاختلاف بين الروائتين راجع إلى هذا الاختلاف الزمني؟

(1) نظم الجمان ص 226.

(2) المعجب 282، المن بالإمامة ص 436، 483، البيان المغرب ج 3 ص 92، 129، 149.

(3) البيان المغرب ج 3 ص 97، 131، 179.

(4) المن بالإمامة ص 201، 271، الكامل ج 11 ص 244، البيان المغرب ج 3 ص 64.

(5) المن بالإمامة ص 510، البيان المغرب ج 3 ص 66-67.

(6) المن بالإمامة ص 286.

(7) وجامكية مصطلح مملوكي ولا نعلم إن كان هذا الاصطلاح مستعملاً في المغرب أم أن المراكشي استعمل مصطلحاً وجده في المشرق قبل الفترة المملوكية.

(8) المعجب ص 289-290.

إن مثل هذا الافتراض ربما يعني أن الموحدين كانوا يعطون «البركة» كل شهر ثم عدل المنصور هذا النظام. ولا نستطيع أن نذهب إلى مثل هذا الرأي لأنه لو حدث شيء من هذا القبيل فالراجح أن يترك ردة فعل بين الموحدين، فإن خافوا بطش المنصور فسكتوا فمن المتوقع أن يثيروا القضية أيام ضعف الخلفاء، لا سيما وأن الموحدين كانوا يعزفون عن كل تغيير لنظمهم التي ورثوها وخاصة فيما يمس مصالحهم الشخصية، فلماذا امتنعوا عن القتال يوم العقاب لما أخر الناصر أعطياتهم، وخرجوا على المأمون لما أبطل رسوم المهديّة. ثم أن المنصور نفسه يعلم أن الأغزاز الذين أدخلهم الجيش لا مورد لهم إلا هذه «البركة» بينما يملك الموحدون الإقطاع الواسع والأموال المتأصلة⁽¹⁾، فمن هنا يبدو أن البركة كانت تصرف في أوقات مختلفة ولكنها منتظمة، وحددت أوقات الصرف بعد مراعاة ظروف كل عنصر من عناصر الجيش النظامي. ولهذا فإن رواية المراكشي أقرب إلى واقع الأشياء.

أما عن مقدار «البركة» فإن المصادر لم تذكر شيئاً عن «البركة» المنتظمة. وقد أورد ابن صاحب الصلاة معلومات يسيرة عن «البركة» التي كانت تخرج في حالة الغزو. ففي غزوة الموحدين على شرق الأندلس سنة 1164/561 صرف للفارس عشرون ديناراً ولكل شيخ من الموحدين أو العرب مائة دينار⁽²⁾. وأما في غزوة وبذة فقد أخرجت ثلاث مرات عند الاستعداد وفي أثناء الرجوع وعند تفرق الجموع⁽³⁾. وما ناله الفارس في الثلاث مرات كان يساوي ما ناله الفارس في غزوة شرق الأندلس التي أشرنا إليها. ولكن في غزوة وبذة حدث تمييز بين الفارس والراجل، فما أعطي للفارس كان ضعف الذي أخذه الراجل، كما حدث تمييز بين العرب وغيرهم من الجند النظامي فقد نال الجندي من العرب ضعف ما ناله الجندي من الموحدين. ويبدو أن هذا التمييز يرجع للسياسة التي اتبعها

(1) المصدر ذاته ص 289.

(2) المن بالإمامة ص 291-292.

(3) المن بالإمامة ص 437، 510، 514.

الموحدون في تألف العرب حتى يستوعبهم في نظم الدولة كيلا يثيروا الفتن والثورات في إفريقية .

والى جانب «البركة» كان الجند يعطون علوفات لدوابهم ومؤناً من شعير وقمح ويسمون ذلك «المواساة»⁽¹⁾. هذا فضلاً عما تصرفه الدولة احتفاءً بقدم عسكر من الولايات استعداداً للاشتراك في غزو مرتقب. فقد كان العسكر القادم والمقيم يطعم خمسة عشر يوماً كمظهر من مظاهر التكريم⁽²⁾.

وأخيراً فإن الجندي الذي في الثغور كان يعطى «بركته» مشاهرة في قصبة الولاية التي يكون فيها⁽³⁾، عدا ما يناله مثل هذا الجندي من إنعام إذا ما مر الخليفة بمنطقتهم⁽⁴⁾. ومع هذا الصرف الكبير على الجيش كان الغالب أن يقوم الناس بفداء أسراهم⁽⁵⁾. ويبدو أن الموحدين كانوا يخشون أن يتقوى عدوهم بمال الفداء، فالحالات القليلة التي دفعت الدولة فيها أموالاً لهذه الغاية كانت تلك الأموال مزيفة⁽⁶⁾، ويبدو أن الخلفاء كانوا على استعداد أن يردوا لمن يفدي نفسه المال الذي دفعه إن طلب ذلك⁽⁷⁾.

الموظفون:

تمشياً مع سياسة الموحدين للسيطرة على جميع مرافق الحياة في المجتمع فقد نظموا العطاء لكل أرباب الوظائف. كانت الرواتب المنظمة تصرف للوزراء والكتاب والقضاة وصاحب الأشغال والعمال والأطباء والمهندسين والشعراء⁽⁸⁾.

(1) رسائل موحدية ص 110، المن بالإمامة ص 202، 213، 414، البيان المغرب ج 3 ص 113.

(2) المن بالإمامة ص 291، 433، البيان المغرب ج 3 ص 91.

(3) البيان المغرب ج 3 ص 185.

(4) المن بالإمامة ص 504-506.

(5) راجع المصدر ذاته ص 393، البيان المغرب ج 3 ص 116، 119.

(6) المعجب ص 270-271.

(7) راجع المن بالإمامة ص 451.

(8) المصدر ذاته ص 421، 428-429، المعجب ص 240.

ومتولي الخزانة العلمية⁽¹⁾ وأهل الخطط الدينية - من أئمة وخطباء ومؤذنين -⁽²⁾ والفعلة والبنائين والصناع⁽³⁾ والفقهاء والطلبة⁽⁴⁾. والراجح أن الرواتب كانت مستمرة كل شهر⁽⁵⁾. والظاهر أن الرواتب كانت تدفع نقداً على الرغم من أن الخليفة كان يقطع بعض الناس أراضي كهبات⁽⁶⁾ لكن لم يؤثر أن أحداً أقطع أرضاً كراتب له. الهبات:

كان خلفاء الموحدين كثيري البذل والعطاء. ففي كل مناسبة كانوا يفرقون الأموال على الناس كافة لا سيما الضعفاء والغرباء منهم حتى بلغ ما يناله الرجل في مثل هذه المناسبات ثلاثين ديناراً⁽⁷⁾. وقد بلغ ما أخرجه المنصور لما تولى الخلافة وفرقه على فقراء المغرب مائة ألف دينار من الذهب⁽⁸⁾. وكان الخلفاء يبتغون من هباتهم أغراضاً سياسية، فمنذ خلافة عبد المؤمن كان الخلفاء يشملون أبناء الحكام السابقين بالعطاء الكثير فيقطعونهم الأراضي ويعطونهم المنازل والمراكب واللباس والأموال تألفاً لهم⁽⁹⁾. وسن المنصور الصرف على الأعمام

(1) الإحاطة ج 1 ص 191.

(2) راجع ما يرويه الغبريني عن طلب الإمام الراتب بمسجد بلنسية إلى الخليفة ليزيد راتبه (عنوان الدراية ص 172-173).

(3) المن بالإمامة ص 170-171.

(4) روض القرطاس ص 143.

(5) البيان المغرب ج 3 ص 65.

(6) راجع عن أقطع أرضاً المعجب ص 225، 265، 289-290، الحلل الموشية ص 124، روض القرطاس ص 126، الإحاطة ج 1 ص 311.

(7) المن بالإمامة ص 421، وراجع أمثلة أخرى في المعجب ص 286-287.

(8) روض القرطاس ص 143.

(9) انظر عن يحيى بن العزيز صاحب بجاية (المعجب ص 207) وبني مرادنيش (المن بالإمامة ص 472-473، المعجب ص 253-254، 255، البيان المغرب ج 3 ص 97) والحسن بن علي صاحب المهدي (الكامل ج 11 ص 245، نهاية الأرب ص 213) وزعماء العرب الهلالية (الكامل ج 11 ص 186، نهاية الأرب ص 207) وبني غانية مع الناصر الموحدي (المعجب ص 318، نهاية الأرب ص 230).

والإخوة من السادة كيلا ينازعوه الخلافة⁽¹⁾. وترقيياً للناس ليتبعوا أفكار الخلفاء ويخلعوا آراءهم الماضية كانت الدولة تفرض الجعل السني لمن يتبع طريقها وقد كان المنصور يكثر من الصرف في هذا الباب ليمحو مذهب مالك⁽²⁾.

المنشآت العمرانية:

شهدت دولة الموحدين حركة عمرانية واسعة النطاق، وكثير من المنشآت أقيم لأغراض عسكرية مثل القناطر وأسوار المدن والحصون وقد جرى تفصيل القول عنها في الفصل السادس. وبالإضافة إلى ذلك فقد أسس الخلفاء مدناً جديدة مثل رباط الفتح ورباط تازا وجددوا مدناً أخرى مثل قرطبة ومراكش كما جددوا رباط الفتح في خلافة المنصور، وشادوا مساجد كثيرة مثل مسجد إشبيلية ومسجد حسان وقيسارية مسجد مراكش⁽³⁾. وبنوا مساكن كثيرة لموظفي الدولة. ويقدر المقرئ دور الموظفين في قرطبة في أيام الموحدين بستة آلاف وثلثمائة دار⁽⁴⁾. فإن أنفق بعض الخلفاء على المنشآت العمرانية من مالهم الخاص مثل الذي فعله يوسف بن عبد المؤمن⁽⁵⁾ كان يوسف نفسه كثيراً ما أنفق على البناء من مال المخزن⁽⁶⁾. وكان المنصور أكثر خلفاء الموحدين شغفاً بالبناء⁽⁷⁾ ولكن أكثر ما صرفه على أعماله كان من مال الدولة لا سيما من أحماس غنائم الروم يوم الأرك⁽⁸⁾. وكان الخلفاء ينفقون على تعمير البلاد بعد خرابها في فتنة أو ثورة، فقد أنفق الناصر ما قيمته «مائة وعشرون حملاً من الذهب» في إصلاح ما أفسده نواغانية في إفريقية⁽⁹⁾.

(1) المعجب ص 265.

(2) المصدر ذاته ص 279-280.

(3) راجع العلوم والآداب ص 242 وما بعدها.

(4) نفح (ط. رفاعي) ج 4 ص 315.

(5) المن بالإمامة ص 224.

(6) المصدر ذاته ص 485.

(7) المعجب ص 292.

(8) روض القرطاس ص 152.

(9) المعجب ص 318، نهاية الأرب ص 230.

الأعمال الاجتماعية:

أظهرت الدولة الموحدية اهتماماً بالغاً بالأعمال الاجتماعية لا سيما في خلافة المنصور الذي اهتم بأحوال المرضى فشيد مارستان دار الفرج في مراكش، وأجرى له ثلاثين ديناراً كل يوم برسم الطعام، خارجاً عما تكفله من أدوية وصيادلة وأطباء وثياب ليل ونهار للصيف والشتاء للمرضى، ومن كان فقيراً كان يعطى مالاً يكفيه حتى يستقل⁽¹⁾. كما أن المنصور ربط جاريماً للجزءاء والعميان⁽²⁾.

ويظهر الاهتمام بالفقراء من الهبات التي كانت تعطى لهم في المناسبات. يُضاف إلى هذا أنه في وقت المجاعات كانت أبواب المخازن تفتح لإطعام الفقراء بلا ثمن وللأقوياء بثمان⁽³⁾. هذا عدا عن المساعدات في الكوارث مثل بناء الأسواق إذا ما أصابها حريق⁽⁴⁾.

ومن مظاهر الرعاية التي تكفلها الدولة الاهتمام بالطفولة، فقد كان المنصور يأمر بختن أطفال مراكش ويجعل لكل منهم ديناراً من ذهب ودرهماً من فضة وحنة من فاكهة. وقد صرف في هذا المشروع ذات مرة ألف ألف دينار ودرهم⁽⁵⁾. ويبدو أنه كان يبذل رعاية خاصة بالأيتام منهم⁽⁶⁾.

ولم تكن المساعدات وفقاً على رعايا الدولة الموحدية، فقد كان الصرف يشمل الغرباء لا سيما النابهيين منهم فيربط لهم العطاء وتكثر الهبات⁽⁷⁾.

(1) راجع الاستبصار ص 210، المعجب ص 287-288.

(2) روض القرطاس ص 143.

(3) البيان المغرب ج 3 ص 244-245.

(4) المصدر ذاته ج 3 ص 235.

(5) المصدر نفسه ج 3 ص 205.

(6) المعجب ص 287.

(7) نفح (ط. محي الدين) ج 4 ص 101.

السكة:

يقول ابن خلدون «لما جاءت دولة الموحدين سنّ المهدي اتخاذ سكة الدرهم مربع الشكل... ولقد كان المهدي فيما ينقل ينعت قبل ظهوره بصاحب الدرهم المربعة، نعته بذلك المتكلمون بالحدثان من قبله المخبرون في ملاحظتهم عن دولتهم»⁽¹⁾. ويرى بعض الدارسين أنه ليس من المؤكد أن المهدي ضرب سكة لأنه ليس بخليفة أو أمير⁽²⁾. ويذهب حسين مؤنس إلى أن عبد المؤمن ربما كان أول من ضرب عملة موحدية وربما كان ذلك في حياة المهدي بعد أن اختاره خليفة في حياته واتخذ لقب أمير المؤمنين⁽³⁾.

وعلى الرغم من أنه لم يعثر بعد على عملة موحدية ترجع إلى فترة المهدي فإن ذلك لا ينفي أن يكون المهدي قد ضرب عملة، وذلك لعدة أسباب: أولاً الحجج التي ذكرت لتتفي ذلك غير كافية بل لا تقوم على أساس. فكون أن المهدي لم يكن خليفة أو أميراً لا يكفي مبرراً لئلا يسك عملة، وسيما وأنه كان يعتبر نفسه أعلى مرتبة من ذلك. أضف إلى هذا أن عبد المؤمن لم يبايع في حياة المهدي. ثانياً إذا صدقت رواية ابن خلدون فمن الجائز أن المهدي ضرب دراهم مربعة ليثبت للعامة صدق دعوته وخاصة أن المهدي كان كثيراً ما يعتمد في دعوته على النبوءات والمعجزات. وعليه فربما كان سك العملة الموحدية يرجع إلى حياة المهدي لا سيما وأن العملة الموحدية لا يذكر فيها تاريخ الضرب.

ومما تردد في المصادر يظهر أن العملة الموحدية كانت تقوم أساساً على الدينار والدرهم. ويؤكد المراكشي أن الموحدين كانوا يضربون عملة صغيرة أساسها الدرهم منها نصف درهم وربع وثمان⁽⁴⁾. ونصف الدرهم هو

(1) البير ج 1 ص 470، الإحاطة ج 1 ص 143، الدوحة المشتبكة ص 51.

(2) الدوحة المشتبكة ص 51 ت 1 والمصادر المذكورة في الحاشية.

(3) المصدر ذاته ص 53 ت 3.

(4) المعجب ص 207.

القيراط⁽¹⁾. وأصغر وحدة في الدرهم هي الخرايب. وكان الموحدون يهدفون من ذلك إلى تسهيل التعامل بين الناس⁽²⁾.

كانت العملة قبل الموحدين كلها مدورة ولكن المهدي أمر أن تكون دراهمه مركنة⁽³⁾، غير أن الدينار ظل مدوراً ولكن الموحدين جعلوا في وسطه شكلاً مربعاً⁽⁴⁾. ومما عثر عليه من نقود موحدية ظهر أن الكتابة فيها قريبة المعنى ولا تكاد تختلف العبارات إلا قليلاً⁽⁵⁾. ومن أمثلة ما كانوا يكتبونه أنهم على أحد الوجهين كانوا يرسمون «لا إله إلا الله، الأمر كله لله، لا قوة إلا بالله» وكان على الوجه الآخر في سطور ثلاثة «الله ربنا محمد رسولنا المهدي إمامنا»⁽⁶⁾.

غير أن المأمون أسقط عبارة «المهدي إمامنا» لما أسقط رسوم المهدية وحلت مكانها عبارة «القرآن إمامنا»⁽⁷⁾. ولاحظ حسن حسني عبد الوهاب أن مسكوكات الموحدين كانت غالباً لا تحمل تاريخ الضرب ولا مكانه، وفي أحيان قليلة قد يرسم في آخر الكتابة وبحروف ضئيلة اسم المدينة⁽⁸⁾ وهذا مغاير للطريقة التي اتبعتها النقود الإسلامية منذ ظهورها.

وكانت فاس - القرويين والأندلس - مكان سك العملة الموحدية وبكل منهما دار لذلك، ثم نقلهما الناصر إلى قصبة فاس سنة ستمائة هجرية حيث بنى داراً وجعلها «مودعاً للأموال المندفعة ولطوابع سكها وأتقن ثقافتها على أتم حال، وغالب ما يسبك فيها الذهب وأما الدراهم فكانت ترد من جميع الآفاق مختلفة السكة والوزن»⁽⁹⁾. ويذكر حسين مؤنس اعتماداً على الفرد بل أن دور السك لم

(1) الإحاطة ج 1 ص 143.

(2) المعجب ص 207.

(3) الإحاطة ج 1 ص 143، الدوحة المشتبكة ص 51.

(4) البير ج 1 ص 470، ورقات ق 1 ص 454.

(5) ورقات ق 1 ص 455.

(6) العلوم والآداب ص 258.

(7) الدوحة المشتبكة ص 85 ت 3.

(8) ورقات ق 1 ص 455.

(9) الدوحة المشتبكة ص 51.

تقصر على العاصمة أو بلد واحد بل كانت في كثير من البلاد⁽¹⁾. ويبدو من قول صاحب الدوحة الأنف الذكر أن قول الفرد بل إن جاز لا ينطبق على سك الدينار وإنما هو وقف على الدراهم، وحتى الدراهم وحد سكها في خلافة المنصور.

واختلف مقدار العملة الموحدية باختلاف الخلفاء، فلهذا كانت العملة تنسب إلى الخليفة الذي أمر بسكها فيقال الدرهم المؤمني⁽²⁾ والدينار اليوسفي أو يعقوبي⁽³⁾. وقد توصف آخر عملة سككت بالجديدة⁽⁴⁾. ومن هنا نستطيع أن نفهم اختلاف الروايات التي وصلتنا عن مقادير العملة الموحدية ولا سيما إذا لم يذكر المؤرخ الخليفة الذي سك تلك العملة في عهده. وعند ابن الخطيب أن الأوقية تساوي سبعين درهماً⁽⁵⁾. بينما يقول صاحب الدوحة أن الأوقية عشرون درهماً⁽⁶⁾، ثم يقول أن الدينار كان وزنه ثابتاً لأنه يسك في فاس أما الدراهم فقد كانت تضرب في جميع الآفاق، ومختلفة السكة والوزن، وكانوا يتعاملون بها إلى أن صار التعامل بالدراهم يعقوبية⁽⁷⁾.

والروايات التي تبين قيمة العملة الموحدية قليلة جداً. ومنها يتضح أن الدرهم المؤمني كان نصف درهم النصاب⁽⁸⁾. وأما الدينار فيقول أبو الحسن القطان فيما يرويه عنه صاحب الدوحة أنه وجد وزن الدينار يعقوبي من حب الشعير الوسط أربعاً وثمانين حبة وأنه وجد في درهم الموحدين وهو درهم السكة المربع ثمانين حبة⁽⁹⁾.

(1) المصدر ذاته ص 88 ت 4 نقلاً عن مجلة Hesperis عدد 1933.

(2) المعجب ص 230.

(3) وفيات الأعيان ج 6 ص 12، 130.

(4) المعجب ص 287.

(5) الإحاطة ج 1 ص 143.

(6) الدوحة المشبكة ص 51.

(7) الدوحة المشبكة ص 51.

(8) المعجب ص 230.

(9) الدوحة المشبكة ص 85.

وعليه فربما صح الاستنتاج بأن الدينار يعقوبي كان يساوي ثلاثة من تلك الدراهم وربما كانت تلك الدراهم هي الدراهم يعقوبية. ويرى أحد الدارسين أن الدينار قبل الموحدين كان غرامين وخمسة وثلاثين في المائة من الغرام وأخرجته دار السكة بفاس أربعة غرامات وسبعين في المائة من الغرام⁽¹⁾. وقد لا يكون الدينار الذي أشير إليه بأنه دينار ما قبل الموحدين إلا الدينار الموحد قبل خلافة المنصور إذ يؤكد ابن عذاري أن المنصور في سنة 1185/581 ضاعف وزن الدينار الموحد⁽²⁾. وعليه يكون الدينار المضاعف الذي أشير إليه أنه من إخراج دار السكة بفاس هو الدينار يعقوبي ليس إلا.

خاتمة:

من كل ما مرّ في هذا الفصل يتضح أمران: أولاً أن الاتجاه المركزي في الحكم الذي وضع في دراسة المظاهر الأخرى التي عالجتها الفصول السابقة واضح أيضاً في النظم المالية فقد كان كل شيء في يد الخليفة. ثانياً أن المفارقة للمبادئ التي أعلنت أول مرة تتجلى خير ما تتجلى في تطور النظام الضرائبي.

(1) راجع الدوحة المشبكة ص 51 ت 1، عنان ق 2 ص 144.

(2) البيان المغرب ج 3 ص 154.

الخاتمة

إن المتتبع لنظم الموحدين وتنظيماتهم، حسبما صورتها الفصول السابقة، يتبين في وضوح وجلاء مظاهر واضحة وسمات بارزة انتظمت تفاصيل هذه التنظيمات وأجزاء تلك النظم. ويبدو أنه من المفيد في هذه الخاتمة إجمال هذه المظاهر والسمات، فذلك قد يسعف في فهم الحركة الموحدية ودولتها بما يفتح من آفاق جديدة للبحث العلمي. وبهذا قد تنير هذه الدراسة مسالك جديدة وتدعو إلى بحث مسائل أخرى تعين في توضيح الظاهرة التاريخية بصورة أدق وفهمها بشكل أشمل.

لقد تبين الموحدون منذ أن قامت دولتهم أن ظروف الدعوة والثورة تختلف عن ظروف الدولة. ولهذا بدّلوا مفهوم «التوحيد» من ديني إلى سياسي، وغدا التوحيد يعني الخضوع للدولة بعد أن كان التوحيد فكراً محدداً وعقيدة معينة على ضوءها تحددت قضية الإيمان والكفر والمسالمة والمقاتلة.

ومع تبديل مفهوم «التوحيد» عدّلت التنظيمات والنظم لتشمل أناساً أكثر، مختلفي المشارب والاتجاهات، متعددي الأهداف والغايات، متابيني المصالح، فبعد أن كانت التنظيمات والنظم قليلة وبسيطة فقد ازدادت كثرة وتعقيداً، ويندرج في هذا تنظيمات «الحزب» ونظم الدولة على السواء؛ فشمل التغيير أهداف التنظيمات والنظم وأشكالها معاً. فالتنظيمات التي كانت في طور الدعوة والثورة تهدف إلى نشر الفكر التومرتي وتهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة بخلخلة نظمها السياسية، أصبحت في طور الدولة تهدف إلى نشر الدعاية لسياسة الحاكم ومواقفه، وتثبيت نظامه، وتخريج إداريين ذوي قدرة وكفاية، مع استيعاب لعناصر الخبرة من خارج إطار قبائل الموحدين. ونتيجة لهذا إختفت تنظيمات، مثل

أهل العشرة وهيئتي الأربعين والسبعين، وتعذلت آخر مثل الطلبة وهيئة «أشياخ» الموحدين، وظهرت أخرى مثل الحفاظ وطلبة الحضر وهيئتي «أشياخ الأندلسيين» و «أشياخ العرب»، وفوق هذا وذلك ظهر جهاز إداري متكامل في الإدارة المركزية والولايات ودواوين الدولة المالية والعسكرية والقضائية.

وتم كل هذا التغيير خلال فترة تأسيس الدولة بصورة متدرجة ولكن في مرونة ويسر نسبين، فأسس الموحدون نظمهم الإدارية مستفيدين من نظم الدول التي ثاروا عليها، وولّوا نفس الأشخاص الذين كانوا يتولون الأعمال لتلك الدول التي كان الموحدون قد وصفوها بالكفر الموجب لمحاربتها بل واسترقاق رجالها. ولكن هذه اليسر وتلك المرونة قد فقدتا تدريجياً بعد تأكيد مبدأ الوراثة في الحكم الذي امتد إلى الأجهزة الاستشارية والإدارية، خاصة العسكرية، فظهرت شريعة اجتماعية جديدة مهيمنة حلت مكان تلك الشرائع القديمة، وتكونت الشريعة الجديدة من السادة بني عبد المؤمن والمتنفذين من أشياخ الموحدين، سيما هتاتة وأهل تينملل، فتمسكت هذه الشريعة الاجتماعية بأوضاعها الموروثة وامتيازاتها المكتسبة، فما سمحت بتغيير لا في النظم ولا متوليها من الجماعات، مع أن الظروف قد تغيرت وثبت عدم كفاية عدد من الأشخاص الذين تولوا المناصب العليا بحكم الوراثة لا القدرة والكفاية، وهذا ما يمثله جوهر الصراع بين «المؤمنين» و «أشياخ الموحدين».

ورافق هذه التطورات تبدل في الفكر الذي حرك الدعوة وشيّد الدولة، فانقلبت الشورى إلى وراثة في الحكم وفي عضوية الهيئات الاستشارية، ولئن أفاد هذا التبدل في بداية الأمر في تركيز السلطة المركزية في دولة ترامت أطرافها، ولم تعرف وحدة بين أجزائها منذ الفتح الإسلامي، فقد أضرت في النهاية ضرراً بليغاً بالوحدة ذاتها، وذلك لأن كل طامع من بني عبد المؤمن في الخلافة وجد في الولاية التي تولّاها مركز تجمع ونقطة انطلاق لتحقيق أحلامه مما أسهم في حالة التجزئة السياسية التي غصفت بالدولة في فترة الضعف والانحلال.

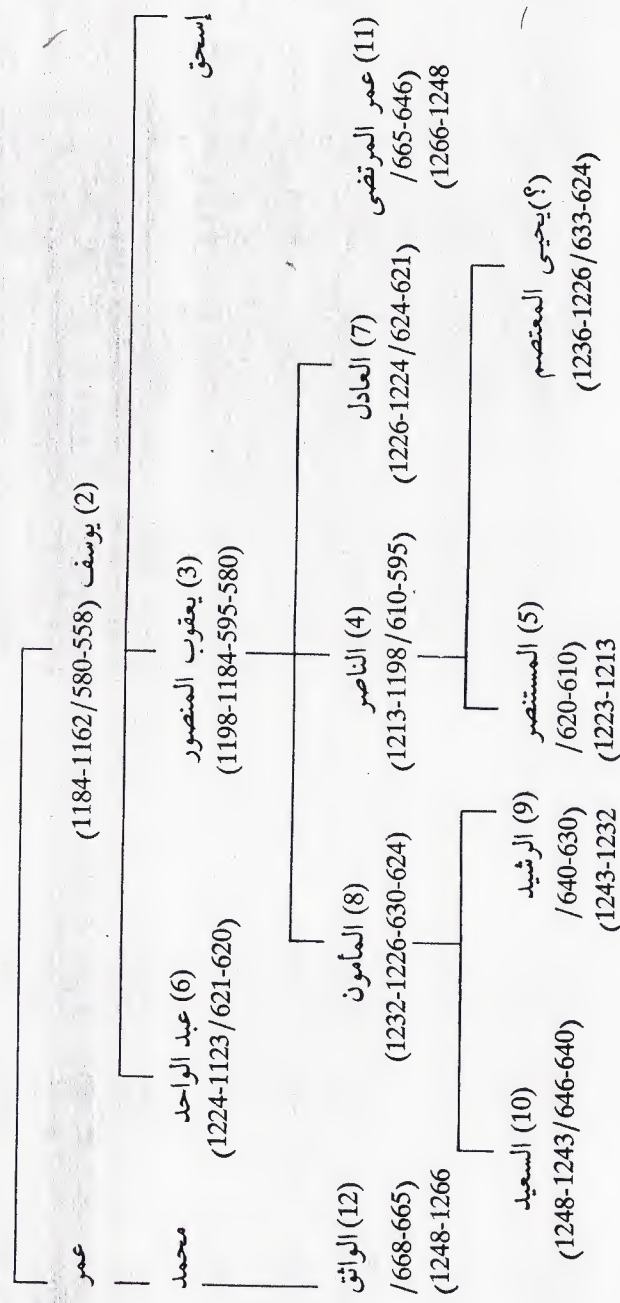
ومثل آخر على تأثير التبدل الذي طرأ على المرتكزات الفكرية يلاحظه المرء في النظم المالية التي قامت في بداية الأمر، على ما يستوجه الشرع ويطلبه، وأصبحت في النهاية تقوم على شتى أنواع المكوس التي أبطلتها الدعوة الموحدية وانتقدتها على ما أسمته بنظم «الظلمة» فغيرته ولكنها أعادته في نهاية الأمر.

فلا غرو بعد هذا إن رافق هذه التغييرات ضعف تدريجي في الروح التي بعثت الحركة وأشادت الدولة. وقد انعكس ذلك بوضوح وجلاء في التربية طرائقاً وأهدافاً، والتشريع نصوصاً وتطبيقاً، وأصبحا يخدمان أهداف تلك الجماعة المتميزة. ومن هنا يظهر أن فهم قيام دولة الموحدين وانحلالها ثم سقوطها لن يتم إلا بدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي صنعت تيارات معينة تبلورت في شرائع اجتماعية محددة شكّلت ظروف الثورة وقيام الدولة وانحلالها. وعليه فدراسة النشاطات الاقتصادية في مغرب القرن السادس الهجري ضرورة ملحة لفهم الظاهرة التاريخية التي نسميها بالثورة الموحدية.

الملحق (1)

جدول الخلفاء الموحدين

- (أ) المهديّة: محمد بن عبد الله تومرت الهروي (1129-1121/524-515)
 (ب) الخلفاء (1) عبد المؤمن بن علي الكومي (1162-1129/558-524)



ثبت المصادر والمراجع والدراسات

المصادر:

التاريخ العام:

- 1- رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، تحقيق ليفي برونسفال، رباط، الفتح، المطبعة الاقتصادية، 1941 م.
- 2- ابن تومرت، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت 1130/524): تعليقات ابن تومرت، تحقيق جولد تسهير، الجزائر، 1903 م.
- 3- البيهقي، أبو بكر علي الصنهاجي (ت 1159/554): كتاب أخبار المهدي وابتداء دولة الموحدين، باعثناء ليفي برونسفال، باريس، 1928 م.
- 4- ابن صاحب الصلاة، أبو مروان عبد الملك (ت 1198/594): المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين، السفر الثاني، تحقيق عبد الهادي التازي، بيروت، دار الأندلس، 1964 م.
- 5- المراكشي، أبو محمد عبد الواحد بن علي (ألف في سنة 1224/621): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ضبطه محمد سعيد العريان ومحمد العلمي، القاهرة، مطبعة الاستقامة، 1949 م.
- 6- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد (ت 1233/630): الكامل في التاريخ، 12 ج، بيروت، دار صادر ودار بيروت، 1967 م.
- 7- أبو شامة، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل (ت 1267/665): الروضتين في أخبار الدولتين، 2 ج، القاهرة، مطبعة وادي النيل، 1278-1288 هـ.
- 8- ابن القطان الكتامي، أبو علي الحسين؟ (القرن السابع الهجري/الثالث عشر

9- ابن عذارى المراكشي، أبو عبد الله محمد (ت. أواخر القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، 4 ج، بيروت، دار الثقافة، 1967 م.

... البيان المغرب (القسم الموحدى)، ج 3 تحقيق هويسى ميراندا ومشاركة محمد بن تاويت ومحمد إبراهيم الكتاني، تطوان، سلسلة معهد مولاي الحسن، 1960 م.

10- ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم (ت 1298/697): مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، 3 ج، تحقيق جمال الدين الشيال، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1953-1957 م.

11 - مؤلف مجهول (ألف حوالي سنة 1312/712): نبذ تاريخيه في أخبار البربر في القرون الوسطى منتخبة من مفاخر البربر، نشر وتصحيح ليفي برونفسال، رباط الفتح، المطبعة الجديدة، 1934 م.

12- ابن أبي زرع الفاسي، أبو الحسن علي بن عبد الله؟ (ت 1325/726)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، 2 ج، باعثناء كارل بوجن تورنبرغ، أو بسالة، 1843- 1846. {الطبعة الأولى، 1846}

13- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله (ت 1375/776)، تاريخ إسبانيا الإسلامية أو أعمال الإعلام في من بوع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، تحقيق ليفي بروفسال، بيروت دار المكشوف، 1956 م.

14- تاريخ المغرب في العصر الوسيط القسم الثالث من كتاب أعمال الإعلام، تحقيق أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1964 م.

15- اللوحة البدرية في الدولة النصرية، تصحيح محب الدين الخطيب،
القاهرة، المطبعة السليمانية، 1347 هـ.

مؤلف مجهول (صنف سنة 1381/783): الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق علوش، رباط الفتح، 1936 م.

18- مؤلف مجهول: الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، الجزائر، 1920 م.

19- الزركشي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللؤلؤي (ت 1482/887): تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد ماضور، تونس، المكتبة العتيقة، 1966 م.

20- ابن أبي دينار الرعيني، أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم (ت 1698/1110)،
المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، مطبعة الدولة التونسية، 1286 هـ.

التراجم والبرامج:

1- الخشني، أبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد القيرواني (ت 971/361): *قضاء قرطبة*، القاهرة، الدار المصرية للتلألف والترجمة، 1966 م.

2- مؤلف مجهول: الأنساب في معرفة الأصحاب، نشره ليفي بروفنسال ضمن كتاب البندق، أخبار المهدي ابن تومرت، باريز، 1928 م.

3- ابن الزيات التادلي، أبو يعقوب يوسف بن يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن (ت 1230/627)، التشوف إلى رجال التصوف، باعتهاء أدولف فور، الرباط، 1958 م.

4- ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر التيجاني (ت 1260/658):
أعتاب الكتاب تحقيق صالح الأشر، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية،
1961 م.

5- التكملة لكتاب الصلة 2 ج، تحقيق كوديرا، مدريد، 1888-1889 م.

6- الحلة السراء، 1 ج، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة، الشركة العربية للطباعة والنشر، 1963 م.

7- الرعيني الإشبيلي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي (ت 1267/666): برنامج
شيوخ الرعيني، حققه إبراهيم شيوخ، دمشق، 1962 م.

8- ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد (ت 681/1282): وفيات الأعيان

وأبناء أبناء الزمان، 6 ج، تحرير محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة مكتبة النهضة المصرية، 1948-1949 م.

9- ابن سعيد المغربي، نور الدين أبو الحسن بن علي بن موسى (ت 1286/685):
الفصول الياضة في محاسن شعراء المائة السابعة: تحقيق إبراهيم الأبياري،
القاهرة، دار المعارف، 1954 م.

10- ... اختصار القدر المعلى في التاريخ المحلي، اختصره أبو عبد الله محمد بن
عبد الله بن خليل، حققه إبراهيم الأبياري، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع
الأميرية 1959 م.

11- ابن عبد الملك المراكشي، أبو عبد الله محمد بن محمد (ت 1303/703): الذيل
والتكملة لكتابي الموصول والصلة، 2 ج، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار
الثقافة، 1964-1965 م.

12- ابن الزبير، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم (ت 1308/708): القسم الأخير من صلة
الصلة، تحقيق ليفي برونفيسال، الرباط، المطبعة الاقتصادية، 1937 م.

13- الغبريني، أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد الله (ت 1315/714) عنوان الدراية
فيمن عرف من علماء المائة السابعة في بجاية، الجزائر، المطبعة الثعالبية
1328 هـ.

14- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله (ت 1375/776) الإحاطة في أخبار
غرناطة، ج 1، تحقيق محمد عبد الله عنان، القاهرة، دار المعارف 1955 م.

15- ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي اليعمري (ت 1396/799): الدياج
المذهب في معرفة أعيان المذهب، القاهرة، مطبعة المعاهد، 1351 هـ.

16- بابا التنبكتي، أبو العباس أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد آقيت (ت
1032/963): نيل الابتهاج بتطريز الدياج، طبع بهامش الدياج المذهب،
القاهرة، مطبعة المعاهد، 1351 هـ.

17- المقري التلمساني، أبو العباس أحمد بن محمد (ت 1631/1041): نفح الطيب
من غصن الأندلس الرطيب، 9 ج، بإشراف أحمد فريد الرفاعي، القاهرة، مطبعة
عيسى البابي، الحلبي، لا. ت.

وفي 10 ج، باعثناء محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة، المكتبة
التجارية الكبرى، 1949 م.

الجغرافية والرحلات:

1- الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد (ت 1166/562): نزهة المشتاق: وصف
إفريقية الشمالية والصحراوية، نشر هـ. بيرسي، الجزائر، معهد الدروس العليا
الإسلامية، 1957 م.

2- مؤلف مجهول (كتب حوالي عام 1191/587): الاستبصار في عجائب الأمصار،
تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، الإسكندرية، 1958 م.

3- التيجاني، أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد (ت 1317/717؟): رحلة
التيجاني، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، تونس، المطبعة الرسمية، 1958 م.

4- ابن عبد المنعم الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (جمع كتابه سنة
1462/866): صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر
الأقطار، باعثناء ليثي برونفيسال، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،
1937 م.

الموسوعات والنظم:

1- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت 1058/450): الأحكام
السلطانية والولايات الدينية، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي،
1966/1386.

2- النويري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن أحمد البكري (ت
1332/732): نهاية الأرب (القسم التاريخي المتعلق بشمال إفريقيا)، طبعة جسابر
ريميرو، غرانا، 1919 م.

3- ابن الحسن النباهي، أبو الحسن علي بن عبد الله (ت آواخر القرن الثامن
الهجري/الرابع عشر الميلادي): تاريخ قضاة الأندلس، بيروت المكتب التجاري
للطباعة والنشر، لا. ت.